

قرار رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٦

بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٦

بشأن تعديل مقابل الخدمات

عن العمليات التي تتم في البورصة

وقرر :

تعديل قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٧٨ لسنة ٩٤ بحيث يكون البند (١) من المادة (٢) كالآتي :

٨/١ في الألف من قيمة كل عملية تجرى على ورقة مالية مقيدة بالبورصة بحد أقصى مائتان وخمسون

جنيها من كل من البائع والمشتري الخ "

واتخاذ إجراءات العرض على الأستاذة الدكتورة وزيرة الاقتصاد .